

اليورو وآثاره على الإقتصاد الجزائري

د/ سليمان ناصر

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

جامعة ورقلة - الجزائر

مقدمة :

في ظل العولمة التي نعيشها حالياً يتطلب التعامل مع الإقتصاد العالمي الإلمام بأهم معطياته والتفاعل مع أبرز متغيراته، والتي منها إنشاء الإتحاد الأوروبي على مراحل منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، وكذا إنشاء العملة الأوروبية الموحدة EURO. بموجب اتفاقية ماستريخت سنة 1991 والتي اعمدت فعلياً كعملة رسمية ابتداءً من سنة 1999.

وابتداءً من هذا التاريخ جاء اليورو لينافس الدولار الأمريكي، وليقف أمامه بندية واضحة، وليصبح لدينا كتلتان نقديتان رئيسيتان دون أن يقلل ذلك من أهمية وقدرة عملات قوية أخرى كالين الياباني والجنيه الإسترليني.

لذا نرى أنه من الضروري على القطاعات المالية (بنوك، شركات تأمين، أسواق مالية) في البلدان النامية والعربية بما فيها الجزائر أن تتفاعل مع هذا المتغير الجديد بتحليل انعكاساته على اقتصادياتها، وذلك بتعظيم المكاسب والسيطرة على المخاطر والتكاليف الناجمة عن التعامل بهذه العملة، خاصة وأن العديد من هذه الدول ترتبط باتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي والذي تتعامل معظم دوله باليورو.

فما هو اليورو؟ وكيف نشأ؟ وماهي أهم آثار التعامل به على الإقتصاد الجزائري؟ وكيف يمكن مواجهة هذه الآثار (إن كانت سلبية)؟، ذلك ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا البحث المختصر.

1- عموميات حول اليورو :

تعود بدايات إنشاء النظام النقدي الأوروبي إلى تاريخ الخامس مارس 1979 وذلك بهدف تحقيق الدول الأوروبية استقراراً في صرف عملاتها الوطنية بعد انهيار النظام النقدي الدولي، كما تم وضع وحدة النقد الأوروبية European Currency Unit (ECU) وهي وحدة حسابية عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات دول الإتحاد عدا الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية.

1-1 - نشأة اليورو:

إمتداداً للتعاون النقدي السابق تمّ التوقيع على معاهدة ماستريخت في ديسمبر 1991 بمدينة ماستريخت الهولندية وذلك من طرف المجلس الأوروبي، وتمّ إقرارها والمصادقة عليها في 7 فبراير 1992، وهي تدعو الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى تكوين اتحاد اقتصادي ونقدي وهذا لضمان :

- إستقرار أسعار الصرف داخل الإتحاد الأوروبي.
- إستقرار الأسعار في دول الإتحاد الأوروبي.
- تقارب أسعار الفائدة داخل دول الإتحاد الأوروبي.
- إنتظام الموازنات العامة للدول الأعضاء من خلال مستويات مديونية الهيئات والمؤسسات الحكومية العامة داخل الاتحاد.

تمّ بموجب هذه المعاهدة الإتفاق على إنشاء اتحاد أوروبي بعملة موحّدة مع بداية سنة 1999 على الأكثر، كما تمّ إنشاء معهد النقد الأوروبي (EMI) European Monetary Institute في 1/1/1994 في مدينة فرانكفورت بألمانيا لتحقيق التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي في مجالات السياسات النقدية، وينتهي دور هذا المعهد بإنشاء البنك المركزي الأوروبي الذي أنشئ فعلاً في 2/5/1998 بنفس المدينة، وكذا النظام الأوروبي للبنوك المركزية ESCB. وفي ديسمبر 1995 تمّ اجتماع الإتحاد الأوروبي في مدريد (إسبانيا) وفيه تمّ اقتراح تسمية EURO للعملة الأوروبية الموحدة بدلاً من ECU، كما تمت مراجعة الخطوات الأساسية المطلوبة لتنفيذ التعامل بها.

1-2 - مراحل تنفيذ التعامل باليورو :

بعد إنجاز المراحل التمهيديّة الخاصة بالأطر التشريعية والمؤسّساتية لليورو تجسّد تنفيذ التعامل بهذه العملة عبر المراحل الآتية :

- 1 يناير 1999 : تمّ إدخال اليورو في السّوق النقدي مع اعتباره العملة الموحدة في الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي الأوروبي، كما تمّ إقرار السياسة النقدية من طرف المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية ESCB والمكونة من البنك المركزي الأوروبي وبقية البنوك المركزية في الدول الأعضاء. وقد حُدّدت مدة ثلاث سنوات بعد هذا التاريخ كفترة إعداد وترتيبات.

- 1 يناير 2002 : تمّ بدء التعامل باليورو من طرف الأفراد في دول الإتحاد النقدي الأوروبي وذلك على شكل عملة ورقية ومعدنية، وكانت متداولة مع العملات المحلية لكل دولة على أن يتم تحويل هذه العملات إلى اليورو وسحبها تدريجياً من التداول خلال مدة أقصاها ستة أشهر.

- 1 يوليو 2002 : كان آخر موعد لقبول العملات المحلية لكل دولة في التداول، ليصبح اليورو بعد ذلك العملة القانونية الوحيدة في الإتحاد النقدي الأوروبي.

1-3- معايير الانضمام إلى الإتحاد النقدي الأوروبي :

حددت إتفاقية ماستريخت مجموعة من المعايير للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية وهي:

أ- **معدل التضخم** : بداية تمّ الإتفاق على أنه يتعيّن على الدول الراغبة في الانضمام إلى الوحدة النقدية تحقيق درجة عالية من الإستقرار في الأسعار، بحيث يجب أن لا يزيد معدل التضخم في الدولة عن 1,5 % فوق متوسط معدلات التضخم في أكثر ثلاث دول ذات مستويات الأسعار المستقرة وذلك في السنة السابقة لفترة الإختبار. إلا أن الإنتقاد الذي وُجّه لهذا المعيار هو أن قيمته المعيارية تعتبر متغيرة، لذلك استقر القرار على نسبة تضخم لا تتجاوز 2,7 %.

ب- **سعر الفائدة** : يتعين على الدولة المؤهلة للانضمام إلى الإتحاد النقدي الأوروبي تحقيق استقرار في أسعار الفائدة بحيث لا يزيد متوسط أسعار الفائدة الإسمية طويلة الأجل فيها عن أسعار الفائدة المقابلة لأقل ثلاث دول بالإتحاد في معدل التضخم بأكثر من 2 % وذلك في السنة السابقة لفترة الإختبار، أي 7,8 %.

ج- **سعر الصرف** : يجب على الدول الراغبة في الانضمام أن تحقق استقراراً نسبياً في أسعار صرف عملاتها، بحيث تبقى في حدود التقلبات التي حققتها خلال السنتين السابقتين لفترة الإختبار.

د- **عجز الموازنة** : حددت الإتفاقية أن على الدول التي ترغب في الانضمام إلى الإتحاد النقدي الأوروبي عدم تجاوز نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة 3 % من إجمالي ناتجها المحلي، إلا إذا انخفضت نسبة هذا العجز إنخفاضاً جوهرياً ومتواصلاً لتقترب من هذه القيمة المعيارية بصفة استثنائية ومؤقتة، وبقيت نسبة العجز قريبة من هذه القيمة.

هـ - **المديونية الحكومية** : نصت الإتفاقية على أن لا يزيد إجمالي الديون الحكومية المستحقة على الدول المنضمة للإتحاد النقدي الأوروبي عن 60 % من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي، إلا إذا

كانت هذه النسبة تتجه نحو الإنخفاض وتقترب من هذه القيمة المعيارية بسرعة مرضية.

يذكر في الأخير أن دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر (في تاريخ بدء التعامل باليورو في 1999/01/01) كانت قد حققت في معظمها هذه المعايير، إلا أن بعضها لم ينضم إلى نظام التعامل باليورو لقناعات خاصة وهي : بريطانيا والسويد والدايمارك، بينما انضمت إليه رسمياً إحدى عشرة دولة وهي : ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، إيرلندا، النمسا، فنلندا، هولندا، لوكسمبورغ، إسبانيا، البرتغال، أما اليونان فإنها لم تستوف معايير الإنضمام في هذا التاريخ، لذلك تأجل انضمامها إلى بداية سنة 2001 ليصبح العدد الإجمالي لدول اليورو اثنا عشرة دولة.

2- أهم آثار اليورو على الإقتصاد الجزائري :

ترتبط الجزائر بعلاقات اقتصادية قوية مع الإتحاد الأوروبي لعب فيها عامل التاريخ والقرب الجغرافي دوراً أساسياً، وقد تعززت هذه العلاقات بشكل أكبر في السنوات الأخيرة خاصة بعد توقيع الجزائر على إعلان برشلونة في 28 نوفمبر 1995 الداعي إلى إقامة شراكة أورو متوسطية وإنشاء منطقة للتبادل الحر مع سنة 2010 بين الدول الـ 27 المكونة لهذه الشراكة.

وفي 04 مارس 1997 بدأت مفاوضات الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بمدينة بروكسل (بلجيكا)، وقد توّجت بالتوقيع على اتفاق بالأحرف الأولى في 19/12/2001، وهو يهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين خلال 12 سنة ابتداءً من مصادقة آخر برلمان لدول الإتحاد إضافة إلى سنتي سماح.

وإذا كان اليورو يمثل العملة الموحدة لإثنا عشرة دولة في الإتحاد الأوروبي البالغ عدد أعضائه عند إنشاء هذه العملة خمسة عشر دولة، وبالرغم من ارتفاع هذا العدد إلى خمسة وعشرين في ماي 2004؛ فإن الدول المتعاملة بالأورو تبقى الشريك الإقتصادي الأكبر للجزائر، فما هي أهم الآثار الفعلية أو المتوقعة لهذا التعامل على الإقتصاد الجزائري؟.

2-1- آثار التعامل باليورو على التجارة الخارجية للجزائر :

يمثل الإتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي للجزائر، حيث يستحوذ على ما نسبته 70 % من الصادرات الجزائرية ويقدم سلعاً تقدر بـ 65 % من واردات الجزائر سنة 2003، وهذا يعني أن هناك قائماً تجارياً لصالح الجزائر قدر خلال السنوات 1994-2003 بحوالي 3,82 مليار دولار سنوياً، في حين كانت نسبي كل من الصادرات والواردات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي

63,8

% 59,2 على التوالي سنة 2001.

لكن الملاحظ عملياً أن معظم الصادرات الجزائرية متأتية من المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) والتي شكلت نسبة 97,19 % من إجمالي الصادرات سنة 2001، وهي شبه مستقرة بالرغم من تشجيع الجزائر للصادرات خارج المحروقات حيث بلغت سنة 2003 نسبة 96,98 % ، وهو ما يشكل حوالي 30 % من الناتج الداخلي الخام للجزائر وأكثر من 67 % من إيرادات ميزانيتها.

فإذا كانت المحروقات مقيمة عالمياً بالدولار الأمريكي فهذا يعني أن معظم المداخيل النقدية الجزائرية هي بالدولار، وبالمقابل فإن معظم وارداتها يُدفع ثمنه باليورو على أساس أن أغلبها متأت من أوروبا، وبالنتيجة فإن عوائد الصادرات الجزائرية سوف تتأثر بأي تقلبات في أسعار صرف اليورو مقابل الدولار، فإذا ارتفع سعر صرف الدولار مقابل اليورو فسوف يؤدي هذا إلى زيادة عوائد الصادرات الجزائرية، أما إذا انخفض سعر صرف الدولار مقابل اليورو فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض هذه العوائد.

ويبدو أن ذلك ما حدث بالفعل في السنوات الأخيرة، فبعد التعادل النسبي بين العملتين في بداية التعامل باليورو؛ بلغ هذا الأخير 1,26 دولار في نهاية ديسمبر 2003، وقد فقد الدولار 19 % من قيمته أمام اليورو خلال تلك السنة فقط، حيث يعتبر هذا الرقم قياسياً وهو ناجم عن ضعف حجم المبادلات والإحتلال في الإقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى عجز ميزان حسابه الجاري بسبب النفقات المخصّصة لمحاربة الإرهاب والحرب ضد العراق، وقد واصل الدولار تدهوره أمام اليورو إلى أن بلغ 1,33 في الثلاثي الأخير من سنة 2004.

لكن هذا التدهور الذي سجله الدولار أمام اليورو لم يُظهر انعكاسات سلبية على الإيرادات الجزائرية وعلى القدرة الشرائية للبلد بالرغم من المعطيات السابقة، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى أرقام قياسية تجاوزت الـ45 دولار للبرميل، أما إذا استمر هذا التدهور فسوف يؤثر سلباً على الموارد المالية الجزائرية في ظل أحادية التصدير.

2-2 - آثار التعامل باليورو على المديونية الخارجية للجزائر :

بلغ حجم الديون المتوسطة والطويلة الأجل للجزائر في 2003/12/31 مبلغ 23,203 مليار دولار أمريكي، مقابل ديون قصيرة الأجل (أقل من سنة) تبلغ 150 مليون دولار أمريكي، أي

مجموع ديون يصل إلى 23,353 مليار دولار أمريكي.

ولو قارنا حجم الديون المتوسطة والطويلة الأجل المسجل مع السنوات الماضية لوجدنا أن رقمها قد ارتفع بين سنتي 1993 و 1996 من 25,024 مليار د.أ إلى 33,230 مليار د.أ، أي بزيادة 8,206 مليار د.أ.

وابتداءً من سنة 1997 سجلت هذه الديون انخفاضاً مستمراً من 31,060 مليار د-أ إلى 22,311 مليار د.أ سنة 2001، وبعد استقرار نسبي سنة 2002 (22,540 م.د.أ) إرتفعت قليلاً سنة 2003 لتصل إلى 23,203 مليار د.أ.

هذا النوع من الديون سجل ارتفاعاً بمبلغ 0,663 مليون دولار مقارنة بسنة 2002، وذلك نتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى، وهذا الانخفاض الذي استمر خلال السنوات الأخيرة كلف الجزائر أعباء إضافية فيما يخص ديونها المتوسطة والطويلة الأجل قدرت بـ 1,9 مليار دولار خلال سنة 2003.

ويعود ذلك إلى التركيبة المكونة للمديونية المتوسطة والطويلة الأجل للجزائر من حيث العملات الأجنبية التي تُدفع بها هذه الديون، حيث يأتي الدولار الأمريكي في المرتبة الأولى بـ 39 % من إجمالي هذه المديونية سنة 2003 و 42 % سنة 2002 كما هو موضح في الجدول الآتي:

الوحدة : (%)

العملة	2002	2003
الدولار الأمريكي	42	39
اليورو	30	35
الين الياباني	12	12

14	16	العملات الأخرى
100	100	المجموع

المصدر : الموقع www.bank-of-algeria.dz ، بتاريخ : 13-12-2004 .

2-3- آثار التعامل باليورو على احتياطي الصرف في الجزائر :

شهد احتياطي الصرف الجزائري ارتفاعاً مضطرباً خلال السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع المداخيل النفطية ، فقد قفز هذا الإحتياطي من 17,9 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2001 إلى 23,5 مليار في نهاية سنة 2002 ثم إلى 33 مليار في نهاية سنة 2003، ويمكن أن يزيد هذا العدد في نهاية سنة 2004 إذا استمرت أسعار النفط في الارتفاع.

وبما أن الدولار الأمريكي هو العملة المهيمنة على احتياطي الصرف الجزائري (حيث هذا الإحتياطي يتكون من 64 % بالدولار ، 20 % من العملات الأوروبية ، 6 % من الين الياباني ، 10 % من باقي العملات المختلفة حسب إحصائيات بنك الجزائر سنة 1998)؛ فإن أي تدهور في قيمة الدولار الأمريكي سيكون له تأثيره السلبي على هذا الإحتياطي، وهو ما حدث بالفعل في السنوات الأخيرة.

وحيث أن إدارة احتياطي الصرف الجزائري وتسييره هي من مهام بنك الجزائر حسب المادتين 65 و66 من قانون النقد والإئتمان (القانون رقم 90/10 الصادر في 14/04/1990)؛ فإنه يقوم بتوظيف هذا الإحتياطي ، كما أنه يحدّد (حسب المادة 59 من نفس القانون) ما هو من ضمن احتياطيات الصرف المخصصة لتغطية النقد، والبقية من هذه الإحتياطيات التي تخصّص لاستقرار سعر الصرف أو لدعم الدين العام المتوجّب للخارج.

ونتيجة لهذا التوظيف لإحتياطي الصرف الجزائري والمحوّل به قانوناً بنك الجزائر فقد تمكن هذا الأخير من تحقيق حصيلة إيجابية من الفوائد وصلت إلى 2,7 % سنة 2003، وهي الحصيلة التي جعلت من ارتفاع سعر صرف اليورو محدود التأثير على الموارد المالية للبلاد (حسب تصريح محافظ بنك الجزائر أمام البرلمان في شهر أكتوبر 2004).

3- توصيات عامة :

إن عدم الإستقرار في سعر صرف اليورو كان له التأثير المباشر على المعاملات المالية الخارجية للجزائر، ويبدو أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم من جهة والقوة المتزايدة لاقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى سوف تجعل اليورو مرشحاً للإرتفاع أمام الدولار الأمريكي والعملات العالمية الأخرى، وهو ما يتطلب من المسؤولين على اتخاذ القرار في الجزائر التفكير فيما يلي :

- المساهمة في الجهود والمشاورات والمسامحي لفك العلاقة بين الدولار الأمريكي من جهة وتسعير النفط بالدولار من جهة أخرى، خاصة في الأسواق الرئيسية المستوردة للنفط مثل أوروبا واليابان، ومما يساعد على إمكانية نجاح هذه الجهود وزن وأهمية الإتحاد الأوروبي في التجارة العالمية، إضافة إلى العلاقات الإقتصادية والسياسية القوية التي تربط بين الجزائر وهذا الإتحاد منذ توقيع اتفاق الشراكة بينهما والذي قطع مراحل متقدمة.

- في حالة نجاح المسعى السابق (ولو جزئياً) فإن على الجزائر أن تسعى أيضاً إلى تحويل جزء من احتياطياتها النقدية إلى اليورو، خاصة وأن الإتحاد الأوروبي يسعى من جهته إلى أن يصبح اليورو عملة احتياط دولية تنافس الدولار الأمريكي، إضافة إلى أن بعض البنوك المركزية الآسيوية أبدت رغبتها في تحويل جزء من احتياطياتها النقدية إلى اليورو لكون هذا الأخير أكثر استقراراً من الدولار.

- المساهمة في تقوية وتفعيل التكتلات الإقتصادية الإقليمية المتاحة أمام الجزائر، وهذا من شأنه أن يحقق نوعاً من التوازن في التجارة الخارجية للجزائر ولو على المدى الطويل عوض تركيزها على الإتحاد الأوروبي، وبالرغم من أن هذا الوضع قد أنتجت ظروف القرب الجغرافي والميزة التنافسية للسلع الأوروبية؛ إلا أنه بالإمكان الإستفادة من المزايا التي تحققها السوق العربية للجزائر في حالة مساهمتها في إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية. ويبدو أن ذلك يتطلب جهوداً ضخمة في ظل التشرذم العربي الحالي، ولا أدل على ذلك من أن حجم التجارة العربية البينية لا يتجاوز حالياً نسبة 10 % من إجمالي حجم التجارة العربية مع العالم، إضافة إلى أن السوق العربية المشتركة بقيت حلاً يراود العرب منذ الخمسينيات من القرن الماضي.

الخاتمة :

إن تجربة اليورو بعد أن كانت حلمًا ثم أصبحت واقعًا معاشًا تتطلب من البلدان النامية ومنها الجزائر التفاعل معها من جانبين أساسيين :

- الأول : الاستفادة من هذه التجربة والإعتبار بها، خاصة وأنها توّجت مراحل من الوحدة بين الدول الأوروبية إمتدت إلى نصف قرن من الزمان، وهي نفس المدة منذ ظهور فكرة الوحدة الاقتصادية العربية ولم يتحقق منها شيئًا، كما أن الوحدة الأوروبية تجمع بين شعوب يفرق بينها الكثير وأولاهها أنهم يتحدثون ما يقارب العشرين لغة، بينما فشلت الوحدة العربية بين شعوب يجمع بينها الكثير وأهمها أنهم يتحدثون لغة واحدة.

- الثاني : إن التعامل باليورو يعدّ أمرًا واقعًا ومفروضًا على كثير من البلدان النامية ومنها الجزائر بحكم علاقاتها الاقتصادية القوية مع الإتحاد الأوروبي، لذا وجب عليها من خلال هذا التعامل تعظيم المكاسب والسعي إلى تقليل المخاطر الناجمة عنه، وذلك بالإسترشاد بالتوصيات الواردة آنفًا، ونرى أن استغلال قنوات الحوار السياسي والعلاقات الشخصية البينية هي أفضل سبيل لتحقيق ذلك.

مراجع البحث :

الكتب :

1- د. فريد راغب النجار : اليورو - العملة الأوروبية الموحدة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/مصر، 2004.

2- د. سمير صارم : اليورو، دار الفكر، بيروت - دار الفكر، دمشق، 1999.

3- د. مجدي محمود شهاب : الوحدة النقدية الأوروبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية/مصر، 1998.

4- مغاوري شليبي : اليورو - الآثار على العالم والبلدان العربية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية/مصر، 2001.

5- E. COMBE : L'organisation mondiale du commerce, ARMAND COLIN, Paris, 1999.

6- J.E.MITTAINE & F.PEQUERUL : Les unions économiques régionales, ARMAND COLIN, Paris, 1999.

مواقع على الأنترنت :

- www.bank-of-algeria.dz

- www.algeria-watch.de/fr

